



وزارة المالية

خطاب مشروع قانون الموازنة العامة
لعام 2006

د. زياد فريز
نائب رئيس الوزراء
وزير المالية

عمان
21 كانون أول 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس
حضرات الأخوات والإخوة النواب المحترمين

إنه لمن دواعي الشرف والاعتزاز أن أقف أمام مجلسكم الكريم
لأعرض على حضراتكم مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2006
والذي يأتي في اليوم التالي من نيل الحكومة ثقة مجلسكم الكريم ومباركته
لبرنامج عملها.

وإنه ليسرني إعلامكم أيها الإخوة والأخوات الأكارم بأن مشروع قانون
الموازنة هذا الذي يقدم إلى مجلسكم الكريم في موعده الدستوري جاء مجسداً
لبرنامج عمل الحكومة ولتوجهاتها الرامية إلى ترسيخ تنفيذ عملية الإصلاح
المالي وتعزيز مواصلة اقتصادنا الوطني مساره على طريق النمو المستدام،
ومتزامناً مع إنجاز وثيقة الأجندة الوطنية التي تهدف إلى ترسيخ وتعميق
وتيرة النمو وتحقيق تنمية سياسية واقتصادية واجتماعية مستدامة ومتوازنة
من خلال تنفيذ برنامج عمل متكامل يشمل جميع القطاعات والسياسات
وينقل المملكة إلى النمو الاقتصادي المستمر ضمن إطار واضح المعالم.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إن مشروع قانون هذه الموازنة الذي يعتبر أحد أبرز أدوات الحكومة لتنفيذ برنامجها الإصلاحي ينطلق من معطيات واقعية ومن إدراك لحجم المسؤولية تجاه مصلحة الوطن وأمنه واستقراره بشكل عام وتحسين منعة اقتصادنا الوطني ضد المؤثرات الخارجية بشكل خاص. وعلى هذا الأساس جاء هذا المشروع ليضيف لبنات قوية على ما تحقق من منجزات خلال السنوات الماضية سواء على صعيد النمو الاقتصادي المتواصل والاستقرار المالي والنقدي أو على صعيد احتواء الضغوط التضخمية وتعزيز ثقة المستثمرين بالأوضاع الاقتصادية في المملكة. وبرغم هذه المنجزات، لا زال اقتصادنا الوطني يعاني من جملة من الاختلالات الهيكلية والناجمة في أساسها عن الفجوة الكبيرة بين الموارد والسكان والتي أدت إلى اختلالات مزمنة في الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات وتجاوز حجم الاستهلاك الكلي للدخل الوطني يضاف إلى ذلك معدلات مرتفعة من الفقر والبطالة وحجم كبير من المديونية الخارجية التي تستنزف أعباء خدماتها جانباً كبيراً من مواردنا الشحيحة أصلاً مما يصرّفنا عن مقتضيات الحاجة الماسة للإنفاق على مشروعات تنموية. وقد أخذت هذه الاختلالات الهيكلية المقرونة هذا العام بمؤثرات خارجية شديدة يصعب التحكم أو التنبؤ بها

بشكل دقيق تمارس ضغوطات قاسية على أوضاعنا الاقتصادية بشكل عام
والمالية بشكل خاص.

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

إن تحقيق معدلات النمو المنشودة بشكل قابل للاستمرار والحيلولة
دون تعريض اقتصادنا الوطني لأية عثرات أو انتكاسات محتملة لا سمح
الله تتطلب منا جميعاً مواجهة جريئة وتبني خطة مدروسة ومتكاملة ذات
أبعاد واضحة ومتفق عليها تنفذ على المدى المتوسط. فمن غير الممكن
على الإطلاق اقتصادياً واجتماعياً أن يتم ضمان إيصال اقتصادنا
الوطني لمرحلة النمو المطرد والقابل للاستمرار دون التصدي الفعّال
للمشاكل والعقبات المالية التالية:

1. بقاء عجز الموازنة العامة قبل المساعدات عند مستوياته الحالية
المرتفعة سواء بالأرقام المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي
الإجمالي. فاستمرار هذا العجز على هذا النحو خلال السنوات
القادمة من شأنه التأثير على الاستقرار المالي الذي يعتبر بمثابة
الدعامة الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام. فقد بلغ هذا العجز

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004 حوالي 11.8%
وقدر له أن يبلغ 16.1% في قانون موازنة عام 2005.

2. عدم كفاية إيراداتنا المحلية للوفاء بمتطلبات الإنفاق العام، حيث تراوحت نسبة تغطية هذه الإيرادات للنفقات العامة خلال السنوات الخمس الماضية بين 60% - 72%. فاستمرار تدني هذه النسبة كما يعلم مجلسكم الكريم يدل على مدى انكشافنا على العالم الخارجي في تمويل نفقاتنا العامة، وهو وضع وإن كان له في الماضي من مبررات ومسوغات فإنه من الآن فصاعداً غير مقبول على الإطلاق. إذ من غير المنطقي أن لا يتمكن جهدنا الوطني من تمويل كامل نفقاتنا الجارية والجزء الأكبر من مشاريعنا التنموية.

3. الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية حتى وصل الوضع إلى الاعتماد عليها في تمويل جزء من النفقات المتكررة بالإضافة إلى كامل النفقات الرأسمالية، ولا يخفى على مجلسكم الكريم ما لذلك من آثار سلبية. ويذكر في هذا الصدد أن المساعدات الخارجية مولت خلال عام 2004 حوالي 26.1% من إنفاقنا العام وقدر لها أن تمول 31.8% في قانون موازنة عام 2005. كما لا بد من الإشارة

في هذا المجال إلى أن استمرار ورود هذه المساعدات يرتبط بشكل رئيسي بحجم جهودنا الوطنية في إجراء الإصلاحات الاقتصادية والمالية الضرورية لتعزيز مواردنا الذاتية.

4. ارتفاع ملفت للنظر لحجم الدعم في الموازنة العامة حيث تقدر قيمة الفاتورة الإجمالية لحجم الدعم الكلي والموجه للمحروقات والسلع والمؤسسات في عام 2005 بنحو 833 مليون دينار أو ما يزيد عن 24% من حجم الإنفاق العام. وهذا الدعم من دون أدنى شك يعتبر تشوهاً واضحاً ودليلاً على تخصيص غير كفؤ للموارد الشحيحة المتاحة. وتدل الدراسات أن الجانب الأكبر من هذا الدعم تستفيد منه الشرائح الغنية من المواطنين والوافدين بينما لا تستفيد الشرائح الفقيرة سوى بالنزر اليسير منه.

5. ما زالت المديونية الخارجية ورغم التحسن الذي تحقق على صعيد تخفيض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تفرض على الموازنة العامة أعباء كبيرة حيث تلتهم جانباً كبيراً من مواردنا المحدودة على شكل مدفوعات فوائد وأقساط مما يعيق إمكانيات النمو وفرص مكافحة الفقر والبطالة ويوقعنا في الدورة المفرغة للعجز وتزايد

الديون. وقد شكلت قيمة الفوائد والأقساط المدفوعة لتسديد الديون الخارجية خلال عام 2005 نحو 395 مليون دينار أو ما نسبته 15.8% من إيراداتنا المحلية. هذا بالإضافة إلى مبلغ 157 مليون دينار يمثل ما تم جدولته من الفوائد والأقساط المستحقة في عام 2005.

6. إن أعباء فاتورة التقاعد أخذت في التزايد بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة ومرشحة للتزايد بشكل أكبر خلال السنوات القليلة القادمة. وكما يعلم مجلسكم الكريم فقد أصبحت هذه الفاتورة تشكل 15% من النفقات الجارية في عام 2005، علماً بأن الاشتراكات لا تغطي سوى 4.2% من هذه الفاتورة، الأمر الذي أثقل كاهل الخزينة بشكل واضح في الآونة الأخيرة.

7. شكلت فاتورة الرواتب والأجور للعاملين في الحكومة المركزية والمؤسسات العامة نحو 16.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 وشكل بند الرواتب والأجور في الموازنة العامة ما نسبته 42% من النفقات العامة لنفس العام، وتعتبر هذه النسب من أعلى النسب عالمياً، وتتقل كاهل الموازنة العامة بشكل كبير. وتعكس

هذه الفاتورة وجود هيكل تنظيمي حكومي كبير ومشتت ومتداخل يضم حالياً 23 وزارة مقارنة مع 15 وزارة في الدول المتقدمة وأكثر من 130 دائرة ومؤسسة عامة.

8. احتواء بند النفقات الرأسمالية في الموازنة العامة لقائمة عريضة من النفقات الجارية مثل الرواتب والأجور والمصاريف التشغيلية والصيانة والدعم وغيرها والتي تزيد نسبتها في المتوسط عن ثلث النفقات الرأسمالية. وبطبيعة الحال، فإن هذا الوضع يعني أن الإنفاق الرأسمالي الفعلي اقل بكثير مما يوحي إليه ظاهر الأرقام في الموازنة العامة وبالتالي فإن الإنفاق الجاري الفعلي هو أعلى مما تظهره الأرقام المعلنة.

وقد أضعف هذا الخلل المتواصل منذ سنوات طويلة الدور الإنمائي للموازنة العامة في الاقتصاد الوطني. فلو فصلنا الجزء الجاري عن النفقات الرأسمالية، لانخفضت نسبة هذه النفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 4.7% في عام 2005 وهي من أدنى النسب عالمياً.

9. النهج المتبع حالياً في إصدار ملاحق للموازنة العامة هو نهج استثنائي وغير سليم ولا ينسجم مع المبادئ والمرتكزات الأساسية للإصلاح المالي، لذلك فإنه ينبغي إيقاف هذا النهج وعدم تجاوز حدود المبالغ المرصودة للنفقات في الموازنة العامة إلا للحالات الطارئة وبعد موافقة مجلسكم الكريم عليها.

10. اتسام النظام الضريبي المعمول به بوجود العديد من الثغرات التي تتيح المجال للتهرب والتجنب الضريبي بالإضافة إلى افتقاره لتحقيق مبادئ العدالة والمساواة في المعاملة الضريبية بين سائر القطاعات الاقتصادية من جهة والمكلفين الأفراد من جهة أخرى. كما انه لا بد من تقييم الإعفاءات والحوافز الاستثمارية ومدى الحاجة إليها في ضوء ذلك.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

هذه هي أبرز الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الموازنة العامة، والتي ستسعى الحكومة إلى معالجتها والتصدي لها وفق برنامج زمني محدد وآليات فعالة وقابلة للتنفيذ، وأود في هذا المجال أن أؤكد لمجلسكم الكريم بأن أي حلّ لهذه الاختلالات التي تعاني منها الموازنة العامة لن يكون على حساب الفقراء وذوي الدخل المحدود ولن يؤثر سلباً على تماسك النسيج الاجتماعي في المملكة، بل ستعمل الحكومة إلى جانب تنفيذ برامجها الإصلاحية وبأقصى طاقاتها وامكانياتها المتاحة لمكافحة مشكلة الفقر والبطالة، هذه المشكلة التي تتصدر مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية منذ سنين طويلة، مدركين تماماً بأن الحل الجذري لهذه المشكلة يتطلب امكانيات كبيرة وموارد مالية ضخمة تفوق قدرة الحكومة الأمر الذي يتطلب تضافر جهود الجميع حتى يتسنى استئصال هذه الآفة من جذورها. وكما أشار دولة رئيس الوزراء يوم أمس أن الهدف من جميع سياساتنا وجهودنا سنتجه نحو تحويل الفقراء من دائرة الفقر إلى دائرة الإنتاج والعمل والاعتماد على الذات.

وفي هذا المجال ستعمل الحكومة على تنفيذ سلسلة من البرامج على المدى القصير والمتوسط للتصدي لمشكلة الفقر والبطالة والحد منها. فعلى

المدى القصير سوف يتم تنفيذ برامج تقدر كلفتها بحوالي 123 مليون دينار في عام 2006 . وضمن هذا الإطار ستعمل الحكومة على تنفيذ مبادرة جلالة الملك المعظم لتوفير السكن الملائم للفقراء وذوي الدخل المحدود، وتوسيع نطاق التأمين الصحي الشامل لتغطي مظلمته كافة الفقراء بما في ذلك جميع المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية وتوسيع نطاق برنامج الأغذية المدرسية ودعم صندوق الطالب الجامعي ومواصلة تنفيذ برامج التدريب المهني وبرنامجي حزمة الأمان الاجتماعي وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية. وعلى المدى المتوسط والطويل سوف تكثف الحكومة من برامجها التي تهدف إلى تعزيز وتطوير البنية التحتية من صحية وتعليمية وثقافية في المناطق الفقيرة لما لذلك من أهمية بالغة في تحسين نوعية حياة ومستوى معيشة الشرائح الفقيرة من المجتمع الأردني. كما تتطلع الحكومة أن تؤدي البرامج الإصلاحية التي ستنفذها خلال المرحلة القادمة إلى تعزيز حركة الاستثمارات وتوسيع نطاق التصدير وبالتالي إعطاء دفعات قوية للاقتصاد الوطني لتحقيق معدلات نمو أعلى تساعد في توفير فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل بما يفضي إلى تقوية عناصر التماسك في النسيج الاجتماعي الوطني.

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

إنني على ثقة بأن مجلسكم الكريم يتفق مع الحكومة في هذا التشخيص الواقعي للتحديات التي تواجهنا وفي ضرورة التصدي العاجل لها وتذليلها قبل أن تستفحل وتتفاقم لا سمح الله. فمعالجة هذه الاختلالات والتحوط تجاه المؤثرات الخارجية في هذا الوقت يعتبر أمراً ممكناً وضرورياً إلى حد كبير. وبالطبع فإن نجاحنا يرتبط بتنفيذ سياسات وإجراءات في إطار برنامج مالي شامل متوسط المدى بدلاً من تطبيق إجراءات متقطعة وغير متكاملة. والبرنامج الذي نسعى إلى تنفيذه يهدف إلى تعميق نهج الإصلاح المالي من خلال تبني سياسات تهدف إلى معالجة أوجه الضعف الهيكلي في الموازنة العامة وذلك باعتماد حلول جذرية تطبق تدريجياً على مدار ثلاث إلى أربع سنوات لمعالجة سائر هذه الاختلالات ومن أبرزها الإصلاح الضريبي وإزالة الدعم بكافة أشكاله وأنواعه جنباً إلى جنب مع العمل على تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وذلك بالتحرك نحو غطاء اجتماعي أوسع لهذه الشبكة من الموازنة ومن خارجها وبحيث نضمن الاستمرارية لهذا الدعم وإيصاله إلى مستحقيه.

معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين

إن موازنة عام 2006 تشكل تثبيتاً وترسيخاً لنهج واضح وشفاف نابع من إرادة ذاتية تراعي متطلبات الحاضر والتأسيس لمستلزمات المستقبل والبناء على تجاربنا الماضية وتجارب الآخرين. وفي هذا المجال لا بد من القول بأن عملية الإصلاح الجذري هي عملية مكلفة ومؤلمة تنطوي على تضحيات لا بد من تحملها لكي نصل إلى الأهداف المنشودة. إن دعم مجلسكم الكريم ومساندته لهذه العملية سوف يمكننا من تجاوز المصاعب المالية وتحقيق الاعتماد وبشكل أكبر على مواردنا الذاتية في تمويل الإنفاق العام. كما سيساعدنا على ترسيخ الاستقرار المالي والنقدي والحد من الانعكاسات السلبية للمؤثرات الخارجية على اقتصادنا الوطني.

**معالي الرئيس
حضرات الأخوات والإخوة النواب المحترمين**

اسمحوا لي قبل أن أستعرض على حضراتكم الملامح الرئيسية لموازنة عام 2006 والمرتكزات الأساسية التي استندت إليها أن أقدم لكم إيجازاً حول أبرز التطورات الاقتصادية التي شهدتها المملكة خلال عام 2005 مع تسليط الضوء على أداء الموازنة العامة لهذا العام.

فكما يعلم مجلسكم الكريم، فلقد تصدرت واجهة الأحداث الاقتصادية في المملكة خلال عام 2005 مشكلة الارتفاع الحاد وغير المسبوق في أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، والتراجع الحاد في حجم المساعدات الخارجية. وقد كشفت هاتان الصدمتان المتزامنتان مدى انكشاف أوضاعنا المالية على الخارج، وأظهرتا بجلاء حدة الاختلالات الهيكلية التي لا زلنا نعاني منها. وإذا كان اقتصادنا الوطني خلال عام 2005 قد تمكن من اجتياز هذه المصاعب ومواصلة اندفاعته القوية بحمد الله تعالى ليسجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام نمواً حقيقياً نسبته 7.5% مصحوباً بمعدل تضخم لا تزيد نسبته عن 3.4%، فإنه ينبغي ألا يجعلنا ذلك نستهيئ بالمضاعفات التي قد تترتب على هذه الصدمات والتي لا تظهر آثارها في العادة في الأجل القصير. فكل التحليلات المتعمقة تشير إلى أن وقع هذه الصدمات والاختلالات الهيكلية سيكون أكبر في الأجل المتوسط والطويل في حال لم يتم مواجهتها والتصدي لتداعياتها في الوقت المناسب.

فالنمو المسجل في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2005 كان مدفوعاً بشكل كامل بالارتفاع الملحوظ في إجمالي الطلب المحلي من

استهلاك واستثمار، بينما أثر العجز الكبير المسجل في الحساب الجاري لميزان المدفوعات سلباً على حركة النشاط الاقتصادي. ولعله من الضروري الإشارة في هذا المجال إلى أن التوقعات تشير إلى تزايد التأثيرات السلبية لهذا العجز على الاقتصاد الوطني خلال السنوات القادمة.

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

ولقد بدأت السياسة النقدية خلال عام 2005 باتخاذ خطوات وتدابير استباقية للتصدي للانعكاسات السلبية الناجمة عن اتساع فجوة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات على الاستقرار النقدي في المملكة من جهة ولمواجهة بؤادر التضخم من جهة أخرى. فقد قام البنك المركزي خلال عام 2005 برفع أسعار الفائدة على أدوات سياسته النقدية بشكل تدريجي. وترتيباً على ذلك، أخذت أسعار الفائدة المصرفية على الودائع والقروض تسجل ارتفاعات واضحة.

ولكن برغم ذلك تمت المحافظة على السيولة اللازمة لتمويل متطلبات النشاط التي شهدتها اقتصادنا الوطني هذا العام، حيث بلغ نمو

السيولة المحلية في نهاية الربع الثالث من هذا العام حوالي 13.8% مقارنة مع مستواها في نهاية عام 2004، كما تم الحفاظ على مستوى مريح من احتياطات العملات الأجنبية بلغ في نهاية تشرين ثاني من هذا العام حوالي 4.8 مليار دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة ستة شهور.

**معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين**

أما على صعيد ميزان المدفوعات والذي تنعكس فيه كافة معاملات المملكة الاقتصادية مع العالم الخارجي، فتشير أحدث التوقعات إلى أن الحساب الجاري سيسجل عجزاً قياسيًّا خلال عام 2005 لا تقل نسبته عن 15% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن سجل عجزاً طفيفاً بواقع 0.2% فقط في عام 2004 ووفورات ملحوظة خلال العامين السابقين. ويعزى التزايد الملحوظ في فجوة عجز الحساب الجاري خلال عام 2005 بصورة أساسية إلى تراجع المساعدات الخارجية بأكثر من 300 مليون دينار مقارنة بعام 2004 وكذلك إلى الارتفاع الكبير في عجز الميزان التجاري والناجم بشكل أساسي عن الارتفاع الجامح في فاتورة مستوردات المملكة من النفط الخام والمشتقات النفطية.

في المقابل ساهم الوفر الكبير المسجل في حساب رأس المال والناجم أساساً عن التدفقات الاستثمارية الخاصة الكبيرة في تغطية فجوة عجز الحساب الجاري التي شهدت اتساعاً ملحوظاً هذا العام.

أما فيما يتعلق بسوق الأوراق المالية، فقد واصلت هذه السوق خلال هذا العام مسارها القوي في تسجيل مؤشرات إيجابية واضحة على مختلف الصعد مما يشير إلى وجود ثقة راسخة بالبيئة الاستثمارية في المملكة وقدرة فائقة على تجاوز الانعكاسات السلبية للأحداث الإرهابية الأخيرة التي شهدتها المملكة. فقد سجلت بورصة عمان أداءً متميزاً خلال عام 2005، حيث قارب حجم التداول خلال الأحد عشر شهراً الأولى من هذا العام حاجز الـ 16 مليار دينار مقارنة مع أقل من 4 مليار دينار لعام 2004 كاملاً، وناهزت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة حاجز الـ 30 مليار دينار بارتفاع نسبته 125% عن مستواها في نهاية عام 2004، لتتجاوز بذلك ثلاثة أمثال الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام.

وعلى نحو مماثل، سجلت أسعار الأسهم المتداولة خلال هذا العام ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته في نهاية شهر تشرين ثاني من هذا العام 113% عن مستواه في نهاية عام 2004.

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

أما قطاع المالية العامة، كما يعلم مجلسكم الكريم فقد نجم عن الارتفاعات المتتالية في أسعار النفط العالمية والتي فاقت كل التوقعات المحلية والدولية وما صاحبها من انحسار ملحوظ في حجم المساعدات الخارجية هذا العام تزايد العجز الكلي للموازنة بعد المساعدات مقارنة بمستواه في عام 2004 أو بمستواه المستهدف في قانون الموازنة العامة لعام 2005. فمن المتوقع أن يبلغ هذا العجز حوالي 480 مليون دينار أو ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا المستوى من العجز كرقم مطلق هو رقم غير مسبوق ولم تسجله الموازنة العامة من قبل. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم تسجل الموازنة العامة عجزاً بمثل هذه النسبة المرتفعة منذ عام 1998. وقد جاء هذا العجز الكبير على الرغم من قيام الحكومة برفع أسعار المحروقات مرتين خلال النصف الثاني من

هذا العام وعلى الرغم أيضاً من التحسن الكبير في حصيلة الإيرادات المحلية مقارنة بمستواها الفعلي في عام 2004 وبمستواها المستهدف في قانون موازنة هذا العام.

أما عجز الموازنة قبل المساعدات فمن المتوقع أن يلامس حاجز المليار دينار أو ما نسبته 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم كبير بكافة المقاييس إضافة إلى أنه يتخطى المستويات العالمية المأمونة التي تؤكد على أن الاستقرار المالي المستدام لا يتحقق بعجز مالي في الموازنة تتجاوز نسبته 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

**معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين**

ولدى تحليل العجز المالي الكبير المسجل هذا العام ومقارنته بمستواه المستهدف في قانون الموازنة العامة لعام 2005 أو بمستواه الفعلي لعام 2004 تبين أنه جاء محصلة لما يلي:

1. تراجع المساعدات الخارجية إلى 520 مليون دينار أي إلى أقل من نصف الحجم المستهدف في قانون الموازنة العامة لعام 2005 وإلى أقل من ثلثي الحجم المتحقق في عام 2004.

2. تزايد حجم النفقات الجارية عما رصد لها في قانون الموازنة العامة بحوالي 328 مليون دينار على الأقل الأمر الذي يستوجب إصدار ملحق موازنة بهذا الحجم من الإنفاق سيقدم إلى مجلسكم الكريم في القريب العاجل والذي نأمل أن يكون آخر ملحق يتم تقديمه إلى مجلسكم الكريم بدون الحصول على موافقتكم المسبقة عليه. وتعزى الزيادة في النفقات الجارية هذا العام بشكل أساسي إلى الارتفاع الحاد في فاتورة دعم المحروقات بمبلغ 235 مليون دينار عن المبلغ المرصود لها في قانون الموازنة ليصل حجمها إلى 545 مليون دينار وذلك على الرغم من قراري رفع أسعار المحروقات هذا العام. هذا إضافة إلى مبلغ 85 مليون دينار يمثل كلفة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي المتخذة هذا العام للتخفيف من أثر قراري رفع أسعار المحروقات. هذا فضلاً عن مبلغ 57 مليون دينار يمثل الدعم

المقدم للحبوب والأعلاف والذي لم يكن مرصوداً له مخصصات في قانون الموازنة لعام 2005.

3. تخفيض النفقات الرأسمالية بمقدار 153 مليون دينار أو ما نسبته 19.4% عن مستواها المستهدف في قانون الموازنة العامة لتصل إلى 632 مليون دينار وبذلك تقل عن مستواها الفعلي في عام 2004 بمقدار 143 مليون دينار أو ما نسبته 18.4%. وأود في هذا المجال أن أبين لمجلسكم الكريم بأن هذا الحجم من الإنفاق الرأسمالي يتجاوز المادة (4) من قانون الموازنة العامة لعام 2005 التي اشترطت الإنفاق على المشاريع الرأسمالية بمرور المساعدات الخارجية. وفي اعتقادنا أنه كان لا بد من الصرف نظراً لأن جانباً كبيراً من هذه النفقات لا يمكن إيقافها لأنها تعود لمشاريع مستمرة وقيد التنفيذ والحكومة ملزمة بتنفيذها بمقتضى عقود واتفاقيات مبرمة مع المتعهدين والمقاولين بالإضافة إلى أن جانباً كبيراً من هذه النفقات يمثل رواتب وأجور لا يمكن بأي حال من الأحوال المساس بها.

4. زيادة حصيله الإيرادات المحلية في عام 2005 عن مستواها المستهدف في قانون الموازنة العامة لهذا العام بحوالي 505 مليون دينار أو ما نسبته 25.3% وبحوالي 366 مليون دينار أو ما نسبته 17.1% عن مستواها الفعلي في عام 2004. وقد جاءت هذه الزيادة التي شملت كلاً من الإيرادات الضريبية وغير الضريبية على حد سواء لتعكس الزخم في النشاط الاقتصادي لمعظم القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع العقارات وقطاعات التجارة والأعمال والخدمات المالية.

ومن كل ما تقدم نستخلص أن النفقات الإجمالية المعاد تقديرها والبالغة 3505 مليون دينار قد سجلت هذا العام ارتفاعاً بمقدار 175 مليون دينار أو ما نسبته 5.3% عن مستواها المقدر في قانون الموازنة العامة وبحوالي 403 مليون دينار أو ما نسبته 13% عن مستواها الفعلي في عام 2004. أما الإيرادات العامة المعاد تقديرها والبالغة 3025 مليون دينار فقد سجلت تراجعاً بمقدار 35 مليون دينار أو ما نسبته 1.1% عن مستواها المقدر في قانون الموازنة العامة وزيادة بحوالي 75 مليون دينار أو ما نسبته 2.5% عن مستواها الفعلي في عام 2004.

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

أما فيما يتعلق بتطورات الدين العام بشقيه الخارجي والداخلي والذي ترتبط تطوراته ارتباطاً وثيقاً بعجز الموازنة العامة وبموازنة التمويل، فتشير آخر البيانات المتوفرة إلى أن رصيد الدين الخارجي في نهاية شهر تشرين أول تراجع ليصل إلى 5114 مليون دينار، منخفضاً بذلك عن مستواه في نهاية عام 2004 بمقدار 235 مليون دينار أو ما نسبته 4.4% ولتصل بذلك نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 58.3% مقابل 65.5% في نهاية عام 2004. ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار العملات الرئيسية مقابل الدولار الأمريكي وبالتالي الدينار الأردني الذي يرتبط به بعلاقة ثابتة منذ أواخر عام 1995.

وعلى نحو مغاير، سجل رصيد صافي الدين العام الداخلي/موازنة ومؤسسات مستقلة ارتفاعاً ليصل في نهاية تشرين أول من هذا العام إلى 2213 مليون دينار متخطياً مستواه في نهاية عام 2004 بواقع 379 مليون دينار ولترتفع بذلك نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 25.2% مقارنة مع 22.5% في نهاية عام 2004.

أما فيما يتعلق بعمليات التخصيص، فقد تم خلال عام 2005 بيع 80% من حصة الملكية الأردنية الاستثمارية في الشركة الأردنية لصيانة الطائرات (جورامكو) إلى شركة أبراج كابيتال بمبلغ 55.1 مليون دولار بينما تم تخصيص 20% من كامل حصة جورامكو إلى الملكية الأردنية، كما تم الانتهاء من بيع كامل حصص الحكومة في الشركة الأردنية لتصنيع وتسويق المنتجات الزراعية (أمبكو). ويجري العمل حالياً على تنفيذ عدد من عمليات الخصخصة في قطاعات الطيران والطاقة والنقل والاتصالات والتعدين.

**معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين**

أرجو أن تسمحوا لي بالانتقال للحديث عن الملامح الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2006 الذي يستند إلى إطار إصلاحي مؤسسي شامل يمتد مداه للسنوات 2006-2009 ويهدف إلى معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية وتعبئة الموارد المحلية وتقوية الأداء الاقتصادي. وستتركز جهود الحكومة خلال هذه الفترة على انتهاج سياسات واتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية المحلية وتحسين استجابة جانب العرض في الاقتصاد الوطني واحتواء الضغوط

المفرطة للطلب المحلي. وضمن هذا السياق سيتم العمل بشكل فعال لتخفيض عجز الموازنة العامة تدريجياً خلال السنوات القادمة وترشيد الإنفاق العام وخاصة الجاري منه وعدم التوسع فيه إلا للضرورة القصوى تحقيقاً للتخصيص الأكفأ للموارد المالية المتاحة، وبحيث يتم التركيز على الإنفاق الرأسمالي وتوجيهه نحو المشاريع التنموية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي.

وقد بنيت تقديرات مشروع هذه الموازنة على جملة من الفرضيات من أبرزها ما يلي :

1. من المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال عام 2006 نمواً نسبته 11% وأن يتراوح معدل التضخم مقاساً بمخفض الناتج المحلي الإجمالي بين 4%-5%.
2. من المتوقع أن تسجل حركة الاستثمارات المحلية خلال عام 2006 نمواً لا تقل نسبته عن 15% مدفوعاً بشكل أساسي من استثمارات القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

3. يتوقع أن تواصل الصادرات والمستوردات نموها بوتيرة مرتفعة خلال عام 2006 والسنوات الثلاث القادمة بنسبة تقدر بـ 12% في المتوسط لكل منهما.
4. يتوقع أن تتزايد نسبة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2006 لتصل إلى أكثر من 16% وذلك جراء استمرار الانخفاض المتوقع في حصة المساعدات الخارجية للمملكة من جهة والزيادة في قيمة المستوردات النفطية من جهة أخرى.
5. من المتوقع أن يظل حجم احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية خلال السنوات القادمة محافظاً على مستوى مريح بحيث يغطي مستوردات المملكة لمدة لا تقل عن ستة شهور.
6. تم تقدير حجم الدعم للمحروقات بافتراض أن سعر النفط الخام سيكون في حدود 60 دولاراً للبرميل في المتوسط خلال عام 2006، وأن الحكومة ستواصل تنفيذ سياستها الرامية إلى إزالة الدعم تدريجياً عن المحروقات وفق الخطة المرسومة التي ستأخذ بعين الاعتبار التطورات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق العالمية. هذا

ويتوقع أن يساعد استخدام الغاز بشكل كبير خلال السنوات القادمة من تقليص حجم الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط الخام وخاصة في مجال توليد الكهرباء والصناعات المختلفة هذا بالإضافة إلى أن برامج حفظ الطاقة والاستفادة من الطاقة المتجددة ستساعد المملكة بشكل ملحوظ في هذا المضمار.

7. كما تم افتراض قيام الحكومة بتنفيذ خطة للتخلص تدريجياً من كافة أشكال الدعم الأخرى وعلى مدار السنوات الأربع القادمة كدعم الحبوب ودعم المؤسسات ولا سيما تلك التي تحقق إيرادات ذاتية وذلك لتخفيف العبء عن كاهل الموازنة من جهة وحفز هذه المؤسسات على الاعتماد على نفسها في تمويل نفقاتها من جهة أخرى.

8. على الرغم من التوجه الجاد والحثيث نحو الاعتماد على الذات بشكل أكبر خلال الفترة القادمة، إلا أن الحكومة ستستمر في بذل الجهود والمسااعي للحصول على المنح الخارجية لضمان استكمال وتنفيذ البرامج والمشاريع الحيوية ذات الأولوية .

9. المضي قدماً في إصلاح النظام الضريبي لتحقيق العدالة والمساواة الضريبية بين كافة المكلفين وتبسيط ضريبة الدخل على المكلفين من الموظفين والمستخدمين وتوسيع قاعدة الضريبة العامة على المبيعات بالإضافة إلى تطوير وتحسين آليات تحصيل الضرائب وتحفيز الامتثال الضريبي الطوعي لدى المكلفين.

**معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين**

واستناداً إلى هذه الفرضيات، فقد تم تقدير الإطار العام لمشروع قانون الموازنة العامة لعام 2006 على النحو التالي:

أولاً: الإيرادات العامة

يتوقع أن يصل حجم الإيرادات العامة خلال عام 2006 إلى حوالي 3000 مليون دينار أو ما نسبته 30.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3060 مليون دينار في قانون موازنة عام 2005 و

3025 مليون دينار أو ما نسبته 33.8% من الناتج المحلي الإجمالي أعيد تقديرها لهذا العام. ويأتي التراجع الطفيف المتوقع في الإيرادات العامة في عام 2006 قياساً بمستواه في قانون الموازنة العامة لعام 2005 محصلة لتوقع حدوث تراجع ملحوظ في المنح الخارجية من جهة ونمو واضح في الإيرادات المحلية من جهة أخرى.

1. الإيرادات المحلية:

يتوقع أن تبلغ الإيرادات المحلية في عام 2006 حوالي 2764 مليون دينار، مسجلة نمواً عن مستواها المقدر في قانون موازنة عام 2005 بنسبة 38.2% وبنحو 10.3% عن مستواها المعاد تقديره لهذا العام، ولتصل بذلك نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 27.8%. ويأتي النمو المتوقع في الإيرادات المحلية خلال عام 2006 ليعكس استمرار حركة النشاط الاقتصادي المتوقع خلال العام القادم، حيث قدرت الإيرادات الضريبية بأن تنمو بنسبة 7.5% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2005 آخذين بعين الاعتبار تخفيض حد التسجيل في ضريبة المبيعات وتوسيع قاعدتها الضريبية وأن

تنمو الإيرادات غير الضريبية بنسبة 19.4% جراء التحسن والتوسع الكبير المتوقع أن يشهده نشاط قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال العام القادم.

2. المنح الخارجية :

قدرت المنح الخارجية لعام 2006 بنحو 236 مليون دينار، مشكلة ما نسبته 7.9% من الإيرادات العامة وذلك مقابل 1060 مليون دينار أو ما نسبته 34.6% من الإيرادات العامة المقدره في قانون موازنة عام 2005، ومقارنة مع 520 مليون دينار أو ما نسبته 17.2% من الإيرادات العامة المعاد تقديرها عام 2005.

ثانياً: النفقات العامة

قدرت النفقات العامة في مشروع قانون موازنة عام 2006 لتبلغ 3450 مليون دينار أو ما نسبته 34.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3330 مليون دينار أو ما نسبته 40.4% من الناتج

المحلي الإجمالي في قانون موازنة عام 2005، ولتنخفض بذلك بنحو 55 مليون دينار أو ما نسبته 1.6% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2005.

1. النفقات الجارية

قدرت النفقات الجارية لعام 2006 لتبلغ 2607 مليون دينار ولترتفع بذلك عن مستواها المقدر في قانون موازنة عام 2005 بنحو 62 مليون دينار أو ما نسبته 2.4%، بينما تهبط عن مستواها المعاد تقديره لعام 2005 بحوالي 266 مليون دينار أو ما نسبته 9.3% تقريباً جراء توقع انخفاض فاتورة دعم المحروقات خلال العام المذكور.

2. النفقات الرأسمالية

قدرت النفقات الرأسمالية لعام 2006 بحوالي 843 مليون دينار لتشكل بذلك ما نسبته 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 785 مليون دينار في قانون موازنة عام

2005، ومقابل 632 مليون دينار أعيد تقديرها لهذا العام. وتأتي الزيادة البالغة 211 مليون دينار أو ما نسبته 33.3% في النفقات الرأسمالية عما تم إنفاقه فعلاً في عام 2005 لتتسجم مع توجهات الحكومة في تحفيز النشاط الاقتصادي في سائر أنحاء المملكة لبلوغ المستوى المستهدف من النمو الاقتصادي خلال عام 2006، ولتتوافق مع تطلعات الأجندة الوطنية في هذا المجال، حيث خصص نحو 150 مليون دينار من هذه النفقات لتمويل برامج ومشروعات الأجندة الوطنية ذات الأولوية الوطنية التي تعتمدها الحكومة الشروع بتنفيذها خلال العام القادم.

ثالثاً: العجز الكلي للموازنة

وعلى ضوء التطورات سالفة الذكر في ركني الموازنة العامة الإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ عجز الموازنة العامة بعد المساعدات حوالي 450 مليون دينار أو ما نسبته 4.5% من الناتج

المحلي الإجمالي مقارنة مع عجز بلغ 480 مليون دينار أو ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005.

أما العجز المالي قبل المساعدات وهو المؤشر الذي ستعتمده الحكومة لقياس مدى الكفاءة والنجاح في تنفيذ برامجها وخططها الإصلاحية لتعزيز أركان الاستقرار المالي وتحسين قدرات الخزينة العامة وإمكاناتها وبالتالي منعها ضد المؤثرات الخارجية، فقد قدر لهذا العجز أن ينخفض إلى 686 مليون دينار أو ما نسبته 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل حوالي مليار دينار أو ما نسبته 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي تحقق في عام 2005 . وستبذل الحكومة قصارى جهدها خلال السنوات الثلاث القادمة لمواصلة تخفيض نسبة هذا العجز من الناتج المحلي الإجمالي بشكل تدريجي وبحيث لا تتجاوز 3.5% في عام 2009.

**معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين**

إن التدقيق في أرقام مشروع قانون موازنة عام 2006 يكشف عن جملة من المؤشرات الايجابية على صعيد ترسيخ أركان الاستقرار المالي

والنقدي وتجسيد مبدأ الاعتماد على الذات واقعاً محسوساً كخطوة أولى باتجاه الوصول إلى موازنة صحية موجهة بالنتائج وخالية من التشوهات تتميز بدرجة عالية من كفاءة تخصيص الموارد المالية المتاحة.

ويتصدر قائمة المؤشرات الايجابية في مشروع قانون موازنة عام 2006 ارتفاع مؤشر تغطية الإيرادات المحلية للنفقات العامة، حيث ستغطي هذه الإيرادات في عام 2006 كامل النفقات الجارية ونحو 19% من النفقات الرأسمالية ولتواصل هذه النسبة ارتفاعها بشكل تدريجي خلال السنوات القليلة القادمة لتغطي بالإضافة إلى كامل النفقات الجارية نحو ثلثي النفقات الرأسمالية في عام 2009. ويذكر في هذا المجال أن الإيرادات المحلية لم تغط سوى ما نسبته 87% من النفقات الجارية في عام 2005.

ومن المؤشرات الأخرى الدالة على تحسن درجة الاعتماد على الذات وتقليل درجة الانكشاف على العالم الخارجي، تراجع نسبة المساعدات الخارجية إلى إجمالي الإيرادات من 17.2% في عام 2005 إلى 7.9%

في مشروع قانون موازنة عام 2006 ولتواصل انخفاضها تدريجياً إلى أن تبلغ 3.6% في عام 2009.

وضمن السياق ذاته، تكشف بيانات موازنة عام 2006 عن انخفاض نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 39.2% في عام 2005 إلى 34.7%. ويأتي هذا الانخفاض جراء التراجع الواضح في نسبة النفقات الجارية إلى الناتج من 32.1% في عام 2005 إلى 26.2% في مشروع قانون موازنة عام 2006 ولتوالي هذه النسبة انخفاضها التدريجي خلال السنوات اللاحقة لتصل إلى أقل من 22% في عام 2009. وهذا مؤشر يدل على توجهات الحكومة الجادة في الحد من الإنفاق الجاري ليكون ضمن أضييق الحدود وبما يكفل تقديم الخدمات الحكومية بكفاءة وفاعلية.

**معالي الرئيس
حضرات النواب المحترمين**

إن المؤشرات الإيجابية التي استعرضتها على مسامعكم هي بحق وبكل تجرد تعبير صادق عن جوهر الإصلاح ومضمونه الحقيقي الذي

نسعى إلى تحقيقه. وندرك تماماً أن تجسيد هذه المؤشرات على أرض الواقع لا يتحقق إلا من خلال مساندة ومؤازرة مجلسكم الكريم لها. فهذه المؤشرات التي نتطلع بعزم أكيد إلى تحقيقها ترسي قواعد ثابتة وراسخة لتعزيز أجواء الاستثمار في المملكة. فتحفيز الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الخارجية ينبغي أن يكون شغلنا الشاغل في المستقبل، ففي ظل شح مواردنا المحلية وانحسار المساعدات الخارجية، فإن السبيل الحيوي الذي يفتح الآفاق الرحبة أمامنا لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير فرص عمل جديدة ومتجددة لقوانا العاملة هو احتضان الاستثمارات المحلية والخارجية وتنميتها وإزالة كل العقبات والعراقيل الإدارية والتشريعية من طريقها.

وفي هذا المجال، أود التأكيد على أن قواتنا المسلحة وأجهزتنا الأمنية حامية سياج الوطن وأمنه لها كل الدعم والمساندة ومن دون حدود حتى يظل الأردن كعهده دائماً صامداً كالطود أمام الأخطار لن يهن له عزم ولن تلتن له قناة ويبقى مثابراً على نشر رسالته في تعزيز أركان البناء والسلام وموئلاً حاضناً للاستثمارات المحلية وموئلاً جذاباً للاستثمارات الخارجية.

معالي الرئيس

حضرات الأخوات والإخوة النواب المحترمين

وقبل أن أختتم خطابي هذا أود أن أتقدم بالشكر والعرفان الكبير إلى الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الدولية والإقليمية على دعمها المتواصل للمملكة الذي كان له الأثر البالغ في النتائج الإيجابية على أوضاعنا الاقتصادية والمالية هذا العام. كما أود أن أؤكد لمجلسكم الكريم بأن الحكومة سوف تلتزم بنهج الانضباط المالي الذي يراعي التقيد التام بأحكام القوانين والتشريعات النافذة ويعمق مبادئ المؤسسة في عملية تنفيذ الموازنة العامة والرقابة عليها بالشكل الذي يكفل عدم تجاوز حجم المخصصات المرصودة في قانون الموازنة العامة إلا للحالات الطارئة وبعد إقرارها من مجلسكم الكريم.

وفي الختام، فإن الحكومة على ثقة تامة بأن مجلسكم الكريم يدرك حجم الصعوبات التي تواجهها الخزينة العامة وحجم المسؤوليات والتحديات التي تواجه الحكومة في هذه المرحلة، مؤكداً لحضراتكم بأن الحكومة ستمضي قدماً في انتهاج سياسة مالية تتسم بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح حتى نقوي عناصر المنعة والحصانة لوضعنا المالي لترسيخ أركان الاستقرار المالي والنقدي وتعزيز دعائمه على أرضية صلبة وثابتة.

وإنني على ثقة بأن مجلسكم الكريم سيعطي هذه الموازنة الأهمية التي تستحقها من النقاش والفحص والتدقيق والتي سيكون لها أعظم الأثر في الوصول إلى موازنة تتناسب وطبيعة المرحلة، موازنة صحية خالية من التشوّهات. وفي نفس الوقت محققة للأمال والطموحات. كما تلتزم الحكومة وضمن النهج الذي حدده دولة رئيس الوزراء في التشاور والتنسيق مع مجلسكم الكريم فيما يتعلق بالسياسات المالية وبرامجها المستقبلية.

ولتتأكدوا أيها الأخوة والأخوات أن الأردن يسير بخطى ثابتة ووثقة على المسار السليم الذي ننشده جميعاً، المسار الذي يوصلنا إلى أردن منيع وقوي، تتعزز فيه أركان الأصالة والمعاصرة ومكتسبات التنمية خلال المرحلة القادمة مستلهمين العزم والمثابرة من إرادة وعزيمة جلالة قائدنا المفدى عبد الله الثاني ابن الحسين لنجسد تطلعاته حقائق ثابتة على أرض الواقع، سائلين الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطانا ويكلل مساعينا وجهودنا بالنجاح والتوفيق لصالح وطننا الغالي وشعبنا الوفي بقيادة مليكنا عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

عمان في 21 كانون الأول 2005

د. زياد فريز
نائب رئيس الوزراء
وزير المالية